

الفروع وتصحيح الفروع

وقيل تعمل مسألة حياته وتقف نصيبه إن ورث .

وفي أخذ ضمّين ممن معه زيادة محتملة وجهان ومتى بان حيا يوم موت موروثه فله حقه والباقي لمستحقه وإن بان ميتا فالموقوف لورثة الميت الأول وقال في (المغني) وكذا أن جهل وقت موته .

وإن مضت مدة تربصه ولم يبين حاله فقل ما وقف له لورثته إذن كبقية ماله فيقضي منه دينه في مدة تربصه وقل وجزم به في (الكافي) و صححه في (المحرر) وينفق على زوجته وقل يرد إلى ورثة الأول فلا يقضي ولا ينفق جزم به صاحب (المجرد) و (التهذيب) و (الفصول) و (المستوعب) و (المغني) وغيرهم + + + + +

إلى ورثة الأول وعلى رواية قسمة نصيبه مما وقف على ورثته وهي ستة لأنه ورث مثلاً الأخت
يبقى تسعة كذا (ذكر) في الشرح روايتين والمعروف وجهان انتهى يعنى إذا مات ميت يرثه
المفقود فإنه يدفع إلى كل وارث اليقين ويوقف الباقي فإن قدم أخذ نصيبه وإن لم يقدم فهل
حكمه حكم ماله أو يرد إلى ورثة الميت الذي مات في غيبته أطلق الخلاف .

(أحدهما) أنه يكون لورثة المفقود وهو الصحيح صححه في المحرر والنظم قال في الفائق هو غير صاحب المغني فيه وقطع به الكافي والمقنع وشرح ابن منجا والوجيز وغيرهم وقدمه في المحرر أيضا والحاوي الصغير .

(والوجه الثاني) يرد إلى ورثة الميت الذي مات في مدة التبرص قطع به في المغني وقدمه في الرعايتين .

(مسألة 2) قوله وفي أخذ ضمين ممن معه زيادة محتمله وجهان انتهى يعني على القول بعمل مسألة حياته ووقف نصيبه إن ورث وأطلقهما في المحرر والحاوي الصغير .

(أحدهما) يؤخذ ضمين بذلك وهو صحيح جزم به ابن عبدوس في تذكرته وقدمه في الرعايتين والحاوي الصغير وصحه الناظم .

(الوجه الثاني) لا يؤخذ .

(مسألة 3) قوله وإن مضت مدة تربصه ولم يبن حاله فقيل ماوقف لورثته إذن كبقية ماله فيقضى منه دينه في مدة تربصه وقيل وحزم به في الكافي وصححه في